شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

البيان المصري الاردني

دخلت مسألة التمثيل الفلسطيني ومصير الاراضي الفلسطينية المحتلة مرحلة دقيقة وحرجة في الشهر الماضي بصدور البيان المصري ــ الاردني المشترك (٧/١٨) الذي انتهت به محادثات الملك حسين والرئيس السادات في الاسكندرية . فقد أعلن الجانبان « ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية . ويتفق الجانبان على وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية مستقلة في اعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة تأكيدا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . كما اتفق الجانبان على ضرورة التوصل الى اتفاق فك الارتباط على الجبهة الاردنية كخطوة أولى نحو الحل السلمي العادل » .

ومن منطوق البيان كان واضحا ان مصر قد اتخذت موقفا جديدا ازاء مسألة التمثيل الفلسطيني ودور الاردن في هذه المسألة . فمنظمة التحرير الفلسطينية حسب هذا البيان لم تعد هي الممثلة الوحيدة **للشعب** الفلسطيني وانما يشاركها في هذا التمثيل النظام الاردني الذي فاز بحصة الاسد ليس في حجم وعدد من « يمثلهم » فحسب ، وانما من حيث الاهمية السياسية لمسألة تمثيل الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية ، باعتبار ان المعنيين هنا هم المقيمون في فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) التي لما يزل النظام الاردني يعتبرها جزءا من مملكته . كذلك فقد فوض البيان ــ على الاقل راهنا وفي المدى المنظور ــ النظام الاردني بالتصرف بمصير **ارض** فلسطين الوسطى من خلال مفاوضات مع اسرائيل تستهدف ايجاد تسوية ما بخصوص هذه الارض ، تسوية طرفاها الاردن واسرائيل وبمعزل عن ارادة منظمة التحرير . ولا يمكن ان يفهم الا كذلك تعبير « فك الارتباط على الجبهة الاردنية » الذي ورد في البيان . فهذا الاصطلاح المستحدث الذي دخل قاموس الشرق الاوسط بعد حرب تشرين استخدم اساسا لمعالجة التحام القوات العربية والاسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية ، حيث تداخلت مواقع هذه القوات نتيجة عمليات حرب تشرين العسكرية ، وهذا الامر لا ينطبق من قريب او بعيد على الجبهة الاردنية التي كانت بمنأى عن هذه العمليات بسبب امتناع النظام الاردني عن الاشتراك في الحرب .

لقد وجدت حركة المقاومة نفسها بسبب هذا البيان وتبعاته المستقبلية امام حالة جديدة ابرز ملامحها انها وضعت في موضع التناقض ، بالنسبة لفهم مسألة التمثيل الفلسطيني ومستقبل الارض الفلسطينية المحتلة ، مع مصر التي تعتبر من حلفاء المقاومة . وكان واضحا من خلال النشاط السياسي الذي قامت به حركة المقاومة بعد حرب تشرين ان حركة المقاومة تعلق اهمية كبيرة على هذا التحالف للاستفادة من المعطيات والحقائق الجديدة التي افرزتها حرب تشرين لتحقيق « الممكن الوطني » الذي تجسد في البرنامج المرحلي ذي النقاط العشر الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة والذي محوره الاساسي النضال ، عسكريا وسياسيا ، من اجل اقامة سلطة الشعب الوطنية على الارض الفلسطينية التي سوف تجلو عنها اسرائيل . غير ان صدور البيان المشترك الذي أعطى النظام الاردني « حق » التصرف بمصير هذه الارض الفلسطينية اسقط موضوعة التحالف الاساسية ، وجعل جدية هذا التحالف نفسه في موضع تساؤل .